جامعة المستقبل
كلية العلوم الادارية / قسم ادارة الاعمال

المادة: ادارة المصارف
المرحلة: الثالثة
2025-2024

المحاضرة الخامسة

ميزانية البنك المركزي (Central Bank Budget)

تتكون ميزانية البنك المركزي شأنها شأن ميزانية المصرف التجاري من جانبين :

الجانب الأول : الموجودات أو الاصول (Assets) ، ويضم حقوق البنك المركزي على العالم الخارجي والقطاع الحكومي والمؤسسات المصرفية وتمثل الموجودات استخدامات اموال البنك

الجانب الثاني : المطلوبات أو الخصوم (Liabilities) فيحتوي على حقوق الدائنين تجاه موجودات البنك ، وتمثل المطلوبات مصادر اموال البنك. ويمكن تصوير ميزانية البنك المركزي في الجدول الافتراضي الاتي :

ويوضح الجدول (1) البنود التي يتضمنها جانبي الميزانية الموجودات والمطلوبات (والتي يمكن التطرق لها وكما يأتي :

د.ابراهيم رسول هاني

الجدول (١)

ميزانية البنك المركزي

الموجودات	المبالغ	المطلوبات	المبالغ
1 - الموجودات الاجنبية	xxx	1 -الاحتياطي النقدي	
2- حقوق على الحكومة	xxx	-عملة في التداول	xxx
- فروض وسلف	xxx	-ودائع المصارف التجارية	xxx
- سندات الحكومة واذونات الخزينة	xxx		
3- حقوق على المصارف التجارية	xxx	- ودائع المؤسسات الاخرى	xxx
4- حقوق على المؤسسات الأخرى	xxx	2- -الودائع الحكومية	xxx
5- موجودات اخرى	xxx	3- المطلوبات الاجنبية	xxx
- صكوك قيد التحصيل	xxx	4- حسابات رأس المال	
- انات وسيارات ومعدات	xxx	-رأس المال المدفوع	xxx
- وغيرها من الموجودات		-الاحتياطيات	xxx
		5- المطلوبات الأخرى	xxx
مجموع الموجودات	xxx	**مجموع المطلوبات**	xxx

د.ابراهيم رسول هاني

اولا : جانب المطلوبات أو (الخصوم)(Liabilities)

ويتكون من الفقرات الآتية :

1 -الاحتياطي النقدي (Monetary Reserve)

يمثل الاحتياطي النقدي أو النقد الاحتياطي القاعدة النقدية أو (الاساس النقدي) (Monetary Base) أو ما يطلق عليه ايضا بالنقود ذات القوة العالية (High Power Money) ويتكون من العملة المصدرة (النقود الورقية ، والمسكوكات المساعدة) خارج الجهاز المصرفي مضافا اليها احتياطيات المصارف النقدية : أي ان :

النقد الاحتياطي = الاساس النقدي = العملة في التداول + احتياطيات المصارف النقدية ،

ويستطيع البنك المركزي من خلال الاحتياطي النقدي التحكم في سيولة المصارف التجارية وقابليتها الاقراضية وبالتالي في قدرتها على تغيير عرض النقد.

- الودائع الحكومية (Government Deposit)

ان طبيعة عمل البنك المركزي تتحدد بصورة رئيسية مع الحكومة والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الاخرى ، ونادرا ما تتعامل مع القطاع الخاص، لهذا فانه لا يقبل ودائع الأفراد والمشروعات الخاصة ، والبنك المركزي بصفته الوكيل المالي للحكومة يعهد اليه حفظ حسابات الحكومة ودوائرها وقبول اموالها النقدية في الحسابات الجارية لديه.

3 - المطلوبات الاجنبية (Foreign Liabilities)

وتشتمل على التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي ، واهم فقراتها هي :

أ- المخصص من حقوق السحب الخاصة .

ب - حساب صندوق النقد الدولي أو (استخدام موارده).

ج - ارصدة اتفاقيات الدفع الثنائية.

د.ابراهيم رسول هاني

4- حسابات رأس المال (Capital Accounts)

وتتضمن هذه الفقرة الموارد الذاتية للبنك المركزي، وتشتمل على رأس المال المدفوع والاحتياطيات ، والبنك المركزي شأنه شأن المصارف التجارية ، لا يعتمد على رؤوس أمواله الخاصة في تأدية عملياته النقدية والمالية ، فالقسم الاكبر من موارده يستمدها من موارد خارجية.

5- المطلوبات الاخرى(Other Liabilities)

وتحتوي هذه الفقرة على المطلوبات الاخرى غير المصنفة في البنود اعلاه مثل الحسابات المعلقة.

ثانيا : جانب الموجودات أو (الأصول) (Assets)

يشير جانب الموجودات الى استثمارات اموال البنك المركزي ويتضمن الفقرات الآتية:

1- الموجودات الاجنبية (Foreign Assets)

تتألف هذه الفقرات من الأتي :

أ- ارصدة نقدية تحتفظ بها السلطات النقدية.

ب- عملات اجنبية قابلة للتحويل.

ج - ارصدة أو ودائع لدى المصارف الاجنبية.

د - حقوق السحب الخاصة.

هـ - المركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

و - الاستثمارات الاجنبية.

2- الحقوق على الحكومة (Claims on Government)

وتتضمن هذه الفقرة اقتراض الحكومة من البنك المركزي لتغطية إنفاقاتها سواء أكان بطريقة مباشرة كمنح السلف النقدية ، أم عن طريق شراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة العامة.

د.ابراهيم رسول هاني

3- الحقوق على المصارف التجارية (Claims on Commercial Banks)

وتتمثل بالقروض المقدمة من قبل البنك المركزي الى المصارف التجارية ، سواء بصورة مباشرة كمنح السلف والقروض النقدية ، أم عن طريق اعادة خصم اصولها المالية كالموجودات المالية الحكومية والأوراق التجارية.

4- الحقوق على المؤسسات المالية الاخرى (Claims on Other Financial Institutions)

وتشتمل على الائتمان المقدم من قبل البنك المركزي الى المصارف المتخصصة ، ومصارف الاستثمار ، ومصارف الادخار ، والمصارف الاسلامية وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة.

5- الموجودات الاخرى (Other Assets)

وتتألف من بقية الموجودات التي لم تدرج في الفقرات اعلاه ، مثل الموجودات الثابتة والصكوك قيد التحصيل.

البنك المركزي وادوات السياسة النقدية

(Central Bank and Monetary Policy)

يستخدم البنك المركزي وسائله النقدية والائتمانية لتحقيق رقابته وسيطرته على الائتمان المصرفي كمهمة اساسية يتولاها دون غيره من مؤسسات الجهاز المصرفي بهدف زيادة النمو والتنمية الاقتصادية .

ويمكن تقسيم الرقابة المصرفية والائتمانية للبنك المركزي في ثلاثة مجالات، وفقا للاساليب والسياسات التي تستخدمها تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي المتبع ، ودرجة تطوره الاقتصادي وهذه المجالات هي كما يأتي :

د.ابراهيم رسول هاني

اولا: الرقابة الكمية على الائتمان المصرفي (Quantity Control on Bank Credit)

ان الهدف من استخدام أدوات الرقابة الكمية يتحدد في التأثير على حجم الائتمان المصرفي ، والذي ينعكس بدوره على مستوى النشاط الاقتصادي ، ولما كان الحجم الكلي للائتمان يتوقف على عاملين هما :

1- حجم الاحتياطيات النقدية المتوافرة لدى المصارف.

2- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني تجاه الودائع التي تحتفظ بها المصارف.

فاذا استطاع البنك المركزي من التأثير على هذين الجانبين ، فانه سيكون قادرا على فرض رقابته على نشاط المصارف التجارية في تكوين الائتمان ، ويمكن تناول اهم وسائل البنك المركزي في مجال الرقابة الكمية على الائتمان المصرفي في ثلاث وسائل كمية هي :

أ- سياسة سعر الخصم (Discounting Prices Policy)

يعد سعر الخصم أو كما يسمى سعر اعادة الخصم ، بمثابة سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية مقابل اعادة خصمه لما يقدم اليه من كمبيالات ، كذلك يحصل البنك المركزي على سعر الخصم عند تقديمه قروض وسلف مضمونة بمثل هذه الأوراق الى المصارف التجارية.

وتسلك سياسة سعر الخصم الهادفة الى التأثير على اجمالي الاحتياطيات النقدية المتوافرة لدى الجهاز المصرفي في اتجاهين هما :

1- تحديد الشروط الواجب توافرها في الأوراق التي يقبل البنك المركزي خصمها أو يسمح بالإقراض بضمانها للمصارف التجارية مع امكانية تعديل هذه الشروط بين فترة وأخرى بحسب الأحوال المصرفية والائتمانية التي تقتضي ذلك.

2- تعديل الكلفة أو النفقة التي تتحملها المصارف عن طريق تغيير سعرالخصم .

د.ابراهيم رسول هاني

ب- عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations)

ويقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية من تلقاء نفسه في السوق المالي والنقدي لهذا يحتفظ البنك المركزي بمحفظة تضم السندات الحكومية ذات الأجال المتفاوتة وتسمى عادة هذه المحفظة بالمحفظة الاستثمارية.

ويعود سبب دخول البنك المركزي بائعا ومشتريا للسندات والأوراق المالية والنقدية المتوسطة والطويلة والقصيرة الأجل في السوق المالي والسوق النقدي ، إلى محاولته للتأثير على النشاط الاقتصادي ، من خلال التأثير على قدرة المصارف والافراد في التوسع أو التقليص لحجم نشاطهم الائتماني والاستثماري .

هذا وأن سياسة عمليات السوق المفتوحة تؤثر ايضا على اسعار الفائدة للسندات التي يبيعها البنك المركزي أو يشتريها من السوق المالي وهذا التأثير بدوره يرتبط بعنصر التوقعات في الاستثمار لهذا النوع من الأوراق المالية .

كما يظهر تواضع فعالية سياسة عمليات المتوق المفتوحة بدرجة أكبر في البلدان النامية التي ما زالت تفتقد الاسواق المالية والنقدية المتطورة ، وما موجود من اسواق مالية ونقدية فيها ما زال متسما بالمحدودية في نشاطه وضيق تداول الاوراق المالية الخاصة بهذه السوق .

ج - تعديل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (Adjusting the Legal Cash Reserve Ratio)

تتأثر قدرة المصارف التجارية في منحها للائتمان بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي يقررها البنك المركزي، ويلزم بها المصارف التجارية باستقطاع جزء من ودائعها كاحتياطيات نقدية تودع لدى البنك المركزي ، لذلك يمكن للبنك المركزي استخدام هذه الوسيلة للتأثير على حجم وكمية الائتمان المصرفي الذي تمنحه المصارف التجارية .

أن تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بالزيادة أو النقصان يعتبر من الوسائل الكمية الفعالة في الرقابة على الائتمان المصرفي وتحديد حجمه وخاصة في البلدان النامية فضلا عن أن هذه السياسة الخاصة بتغيير نسبة الاحتياطي النقدية القانوني يمكنها أن تؤثر على حجم السيولة لدى المصارف وتضمن بنفس الوقت حقوق المودعين.

د.ابراهيم رسول هاني

ثانيا: الرقابة النوعية على الائتمان المصرفي (Qualitative Control on Bank Credit)

يقصد بالرقابة النوعية أو الكيفية على اوجه استخدام الائتمان المصرفي وبصرف النظر عن كميته او حجمه ، اذ ان هذه الرقابة تنصب على الاتجاهات والمسارات التي توزع فيها المصارف التجارية مواردها النقدية بصيغة قروض واستثمارات مصرفية مختلفة.

ويعود سبب الاعتماد على الرقابة النوعية لتلافى العيوب والنواقص التي يمكن أن تنشا عن استخدام أدوات الرقابة الكمية ، لذلك فإن فعالية الرقابة النوعية يمكن أن تعضد وتسند الرقابة الكمية ، كما انها توتر الموارد اللازمة لتنشيط قطاع اقتصادي بقدر معين يفوق بقية القطاعات الأخرى عن طريق اتباع سياسة تمييزية باسعار الفائدة من قبل البنك المركزي.

ثالثا : الرقابة المباشرة على الائتمان (Direct Credit Control)

ويقصد بالنوع الثالث من انواع الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي المتمثلة في رقابته المباشرة هو فرض تأثيره الادبي على الجهاز المصرفي بهدف تعزيز وسائل رقابته الكمية والنوعية ، كما يمكن أن تكون رقابته المباشرة بديلا لرقابته الكمية والنوعية ، اذ تعذر عليه استخدام أدوات الرقابتين الكمية والنوعية بصورة فعالة.

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن البنك المركزي يعمد إلى اتباع أكثر من وسيلة سواء اكانت كمية أو نوعية أو مباشرة بهدف تحقيق أغراض سياسته النقدية ، التي تمثل اهدافا اساسية تضعها الدولة في حساباتها لتحسين وتطوير الوضع الاقتصادي ، واضعة في نظر الاعتبار تناسق وتلازم اهداف السياسة المالية ، لان تعارض السياستين النقدية والمالية خصوصا سيترتب عليه فشل الجهود المبذولة لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة عموما واهداف السياستين النقدية والمالية خصوصا.

-- انتهى --

د.ابراهيم رسول هاني